المصدر: الاهـــــــرام

التاريخ : ١٩٧٨/٧/٢٢

حزب جديد برئاسة السادات يحقق فرصة المشاركة فى صنع القرار

الرئيس يطلب تعديل المادة الخامسة من الدستور لاسقاط كل صور الوصاية على الاحزاب انهاء دور الاتحاد الاشتراكى كتنظيم سياسى وتحويل اللجنة المركزية الى مجلس شورى لكل المصريين السادات يطلب خفض نصاب الـ ٢٠ نائبا لافساح المجال أمام قيام أحزاب جديدة لا ديمقراطية بغير الرأى الآخر . ولا حكم بدون رقابة ولا أحزاب بدون معارضة غير مقيدة أزمة الديمقراطية التى واجهناها كانت أزمة أخلاق وليست أزمة قوانين أو اجراءات

السادات يطالب النقابات وكافة المؤسسات وبينها مجلسا الشعب والوزراء باصدار مواثيق شرف لسلوك أعضائها على النقابات أن تعدل لوائحها وقوانينها لتصبح المواثيق قوة مؤثرة فى سلوك المجتمع لا أريد وزيرا يعد ولا يفى أو يعيش فى برج عاجى أو يتعالى على أصحاب الحاجات

مؤامرة كبرى تحيط بنا كالاخطبوط تهدف الى اختناقنا وعلينا أن نستعد لمواجهتها قلت لويزمان فى محادثاتى الشاملة معه : السلام يمكن أن يقوم فى ساعات والعقبة الوحيدة أطماع بيجين ديان يعترف فى لندن وأمام وزير خارجية أمريكا بأن بيجين يفهم ضمانات الأمن فقط فى الاستيلاء على الأرض

فى خطابه أمس فى الذكرى السادسة والعشرين لثورة يوليو أعلن الرئيس السادات عزمه على انشاء حزب جديد يحقق لاوسع القواعد الجماهيرية المشاركة فى صياغة المستقبل وصنع القرار ، مؤكدا أن رئاسته للحزب الجديد لن تغير مفهومه لرئاسة الدولة وأنه سوف يظل أبا للجميع لايفرق بين مواطن وآخر الا بعمله وعرقه وأدائه لواجبه .

وقال الرئيس السادات : ان اللجنة التأسيسية لهذا الحزب سوف تؤلف طبقا لما يشترطه القانون كما سوف يعلن عن برنامجه ولائحته الداخلية .

وفى تحديده للظروف التى دعت الى اقامة هذا الحزب الجديد أكد الرئيس السادات على عدد من الحقائق :

- أولا : أنه لا مهرب الان وفى ظل الظروف المحيطة من أن نعيد صياغة العمل الحزبى . لكى يكون تعبيرا عن الديمقراطية الحقيقية .
- ثانيا : ان العمل الحزبى فى هذه المرحلة يتطلب عطاء مستمرا حتى تشارك الجماهير مشاركة حقة فى تقرير مصيرها والتغلب على مشاكلها وبالتالى فان الحزب المنشود لا ينبغى أن يكون تجمعا لعدد من الاصدقاء او تكتلا لعدد من العصبيات ولكنه يجب أن يقوم على مبادىء واضحة تحقق الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى .
- ثالثا : أن وجوها عديدة وعقولا عديدة ابتعدت باختيارها عن الحياة الحزبية تجنبا لشبهة اتهام بمنفعة او نفاق وان مهمة الحزب الجديد أن يشد هذه العناصر خارج عزلتها .
- رابعا : ان الحياة الحزبية الراهنة لم تتسع بالقدر الكافى لتلك الاجيال الجديدة ، اجيال أكتوبر ، التى تمثل مستقبل مصر وأملها فى الغد القريب .

وفى نفس الخطاب اسقط الرئيس السادات — وعلى غير ما كان يتوقع البعض — كل الحواجز أمام ديمقراطية تعدد الاحزاب عندما أعلن أنه سوف يطلب الى مجلس الشعب تعديل المادة الخامسة من الدستور ، لاسقاط كل صور الوصاية على العمل الحزبى فى مصر .

وعلى وجه التحديد ، طلب الرئيس أن يحقق التعديل الجديد ، انهاء دور الاتحاد الاشتراكى كتنظيم سياسى يقيام الديمقراطية على أساس تعدد الاحزاب .

والمعروف أن المادة الخامسة من الدستور تنص على أن الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الذى يمثل تحالف قوى الشعب العاملة وهو أداة هذا التحالف فى متابعة العمل السياسى فى مختلف مجالاته .

كذلك طلب الرئيس السادات أن يستهدف التعديل طبيعة الدور الذى كانت تقوم به اللجنة المركزية ، بحيث تصبح — مستقبلا — مجلس شورى العائلة المصرية ، تجمع كل فئات الشعب المصرى وطوائفه وهيئاته وقياداته التشريعية والتنفيذية والدينية والشبابية والعلمية والعمالية لتجتمع مرة فى يوليو من كل عام أو اذا جدما ندعو الى اجتماع طارىء لمناقشة القضايا القومية .

واستكمالا لخطوات تعميق الديمقراطية أعلن الرئيس السادات أنه سوف يرسل الى مجلس الشعب ، مطالبا باعادة النظر فى النصاب الذى يقرره قانون الاحزاب من أعضاء مجلس الشعب ،لقيام أى حزب جديد — وقال الرئيس السادات أن على المجلس أن يتخذ فى هذا الصدد ما يراه مناسبا لاتاحة الفرصة لظهور احزاب جديدة اثراء لحياتنا الديمقراطية .